Inter-Agency Coordination Lebanon

آخر المستجدات خلال شهر أيار

- آخر التطورات خلال شهر أيار
- الأشخاص ذوو الإعاقة في لبنان
- قصة أحمد

لبنان

آخر المستجدات المشتركة بين الوكالات

آخر التطورات خلال شهر أيار

إطلاق تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين للعام 2016

تمّ إطلاق تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين (VASyR) هذا الشهر، وهو يهدف إلى تقديم لمحة عامة عن جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين المقيمين في لبنان في قطاعات عدة. وسيكون تقييم هذا العام التقييم الرابع منذ بداية الأزمة السورية. لقد عمدت المفوضية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي إلى تدريب 270 باحث وسيقوم هؤلاء بزيارة أكثر من 4,995 أسرة لاجئة لجمع البيانات، وذلك في أكثر من 900 موقع في لبنان خلال شهر حزيران. ومن المتوقع أن تصدر النتائج الأولية لهذا التقييم بحلول نهاية حزيران 2016.

الخلفية والأساس المنطقي

مع دخول الصراع السوري عامه السادس، لا بد للعمليات الإنسانية من تكييف استجاباتها لضمان مساعدة مستدامة وملائمة للأسر والأشخاص الأكثر حاجة.

الصورة: مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين

يوفّر تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين الذي يُجرى سنوياً في لبنان منذ العام 2013 فهماً أفضل للظروف المعيشية للاجئين السوريين على الصعيدين المحلي والقطري، كما يتم استخدام النتائج المتوصل إليها من قبل المجتمع الإنساني على نطاق واسع لأغراض تتعلق بالتخطيط وتصميم البرامج، فضلاً عن عدة أمور أخرى. تشكل البيانات التي يتم جمعها معلومات قيّمة عن احتياجات اللاجئين السوريين في لبنان من منظورات مختلفة: التعليم والاقتصاد والأمن الغذائي والصحة والمواد غير الغذائية والحماية والمأوى والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

في هذا السياق، يُعتبر تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين عنصراً مهماً في عملية تأكيد أو تعديل دورة التخطيط لخطة لبنان للاستجابة للأزمة (LCRP). كما ستكون البيانات قيّمة لأغراض تتعلق بتحديد الفئات المستفيدة من المساعدة إذ توفر معلومات جديدة عن خصائص الأسر التي تحتاج إلى المساعدة.

التمويل

طالبت الوكالات والحكومة اللبنانية بـ2.48 مليار دولار أميركي في خطة لبنان للتصدي للأزمة للعام 2016. وبحلول 31 آذار، أفادت الوكالات عن تلقيها 468 مليون دولار أميركي.

النازحون السوريون المسجلون

ما مجموعه 1,048,275 شخصاً مسجلاً حالياً لدى مكتب المفوضية في لبنان

الهدف

يهدف تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين للعام 2016 بشكل رئيسي إلى تقديم لمحة عامة محدّثة ومتعددة القطاعات لحالة الضعف لدى اللاجئين السوريين المقيمين في لبنان من خلال تقييم الأمن الغذائي ودرجة الضعف وأنواعه على مستوى القضاء وتحديث خصائص الضعف لدعم عملية استهداف السكان الأكثر حاجة وتسجيل ردود فعل المستفيدين وملاحظاتهم حول حالة الضعف التي يعيشونها حالياً وآثار المساعدة المحددة الهدف. وستقوم الدراسة بتحليل التغييرات الرئيسية في الظروف المعيشية للاجئين السوريين مقارنة بالسنوات السابقة.

آخر المستجدات في مجال التعليم:

- خلال شهر أيار، تمّ إطلاق حملة توعية على الجولة الثانية من برنامج التعليم المسرّع الذي ستبدأ وزارة التربية والتعليم العالي بتنفيذه في حزيران 2016 وهو سيستهدف 9,000 طفل متسرب من المدرسة ممّن فوّتوا عليهم سنتين دراسيتين أو أكثر.
- في 10 أيار، نظمت الأمم المتحدة جنباً إلى جنب مع وزارة التربية والتعليم العالي ورشة عمل ليوم واحد حول الفرص العملية للتعليم العالي، وذلك لتعزيز إمكانية وصول الطلاب من اللاجئين السوريين والسكان اللبنانيين المحتاجين إلى فرص التعليم العالي في لبنان.
- أصدرت الوزارة تعميماً يحدد مواعيد التسجيل للعام الدراسي 2016-2017 للأطفال الذين كانوا مسجلين خلال العام 2015-2016 في كل من الدوامين الأول والثاني في المدارس الرسمية في لبنان.
- تابعت الوزارة استعداداتها للنسخة الثانية من خطة توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان. وتهدف هذه الخطة إلى تلبية احتياجات اللاجئين مع الاستثمار في تعزيز نظام التعليم الرسمي. وقد جرت سلسلة من ورش العمل التي واصلت فيها الوزارة ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية وضع إطار هذه النسخة الثانية وتقديم مساهمات قيّمة لموجزها التنفيذي. وقد عرض وزير التربية والتعليم العالي اللبناني الموجز التنفيذي خلال اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن العاصمة.
- في 11 أيار، نظمت الوزارة اجتماعاً للجهات المانحة. وخلال هذا الاجتماع، عرض وزير التربية والتعليم العالي الأرقام المحدّثة عن عملية التسجيل وناقش النسخة الثانية من خطة توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان بشكل وجيز.
- بدأ التخطيط لحملة العودة إلى المدرسة المشتركة بين الأمم المتحدة ووزارة التربية والتعليم العالي في 23 أيار 2016.

خدمات الصحة النفسية في لبنان:

في العام 2014، أطلقت وزارة الصحة العامة اللبنانية البرنامج الوطني للصحة النفسية بهدف ضمان تطوير نظام مستدام للصحة النفسية قادرعلى الاستجابة بسرعة لاحتياجات الصحة النفسية لدى اللبنانيين والسكان الآخرين المقيمين في لبنان.

استراتيجية الصحة النفسية واستخدام المواد المسببة للإدمان في لبنان 2015-2020

في أيار 2015، وإثر عملية شاركت فيها سائر الجهات الرئيسية المعنية في قطاع الصحة النفسية في البلاد، تمّ إطلاق "استراتيجية الصحة النفسية واستخدام المواد المسببة للإدمان للبنان 2015-2020"[1] وذلك كجزء من البرنامج الوطني للصحة النفسية. وقد حددت هذه الوثيقة الأهداف الاستراتيجية ضمن خمسة مجالات عمل رئيسية. أما أبرز أهداف هذه الاستراتيجية فهي إعادة توجيه الخدمات واعتماد نموذج مجتمعي فعال من حيث التكلفة، وذلك تماشياً مع معايير حقوق الإنسان، من أجل تعزيز إمكانية الوصول الشامل إلى الخدمات العلاجية والوقائية العالية الجودة في مجال الصحة النفسية. ومن التدخلات الاستراتيجية التي يجري تنفيذها لتحقيق هذا الهدف:

[1] وزارة الصحة العامة. 2015. *استراتيجية الصحة النفسية واستخدام المواد المسببة للإدمان. وقاية، تعزيز وعلاج. لبنان 2015-2020*. بيروت: لبنان.
http://www.moph.gov.lb/Media/Documents/Mentalhealthstrategy-english.pdf

- دمج الصحة النفسية في الرعاية الصحية الأولية باستخدام برنامج عمل منظمة الصحة العالمية لسد الثغرات في مجال الصحة النفسية المعدّل من أجل لبنان
- تشكيل فرق مجتمعية متعددة التخصصات في الصحة النفسية
- التدريب على العلاج النفسي القائم على أدلة علمية
- تجربة برنامج خدمات الصحة النفسية الإلكتروني للمساعدة الذاتية
- عرض التدريب على الإسعافات الأولية النفسية

فرقة العمل المعنية بالصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي: تنفيذ خطة العمل للعام 2016

من أجل تنسيق الاستجابة المتعلقة بالصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي للتصدي للأزمة السورية، أنشأت وزارة الصحة العامة فرقة العمل المعنية بالصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي برئاسة كل من منظمة الصحة العالمية واليونيسف، وهي تضم أكثر من 60 منظمة تعمل على الاستجابة للتصدي للأزمة السورية في لبنان. تهدف فرقة العمل هذه إلى تنسيق الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي ودمجها في سائر القطاعات وتحسين إمكانية الوصول إلى الرعاية. ومن أولويات خطة عملها للعام 2016 تطوير نظام إحالة وطني بين القطاعات يربط بين سائر مستويات الرعاية، مع التركيز بشكل رئيسي على الصحة النفسية والحماية والمأوى.

كما يجري العمل حالياً على وضع بروتوكولات لإدارة الأزمات في ظل هذا الإطار، وذلك لمساعدة العاملين في الخطوط الأمامية من مختلف القطاعات على إدارة الأشخاص المتضررين من الأزمة بالطريقة الملائمة وتحديد نوع الخدمات التي يحتاجون إليها. كما تشتمل أهداف خطة عمل العام 2016 على وضع مدونة قواعد سلوك للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي والمواءمة بين معايير التوظيف وحزم الاستحقاقات الخاصة بالعاملين في مجال الصحة النفسية في الميدان الإنساني. بالإضافة إلى ذلك، سيتم توسيع نطاق التدريب في مجال الصحة النفسية للعاملين في غرف الطوارئ في مستشفيات رئيسية مختارة، كما سيتم وضع خطة لبناء القدرات لدى الموظفين غير المتخصصين وتنفيذها.

الإعاقات

ما الذي يُقصد بالإعاقة؟

بحسب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، "يشمل مصطلح "الأشخاص ذوي الإعاقة" كل من يعانون من عاهات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسّيَة، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين." وقد يشمل هذا التعريف الأشخاص المصابين بقصور وظيفي موقتوالذين يواجهون أيضاً صعوبات إضافية في حال تعرّضهم لأي أزمات خلال علاجهم.

الصورة: أبيجيت بادوري/فلكر/المشاع الإبداعي

الأشخاص ذوو الإعاقة في لبنان

ثمة اتفاق واسع النطاق بين سائر الجهات المعنية على أن الأشخاص ذوي الإعاقة من اللاجئين والمجتمعات المضيفة اللبنانية لا يزالون من بين أكثر الفئات ضعفاً وتأثراً؛ مع الإشارة إلى أن النساء والأطفال هم الأكثر عرضة للاستغلال وسوء المعاملة والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والعزل.

اللاجئون السوريون ذوو الإعاقة

تنص خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية للعام 2016 على أنه "استناداً إلى نتائج تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين للعام 2015، يُقدّر عدد اللاجئين القادمين من سوريا الذين يعانون من نوع معين من الإعاقة الجسدية أو الحسية أو العقلية بحوالي 30,000 شخص. من بين هؤلاء، يُعتبر الأشخاص المسنون والأشخاص الذين يعانون من صدمة نفسية والأشخاص ذوو الإعاقة من بين الفئات الأكثر عرضة للخطر. تفوق الاحتياجات إلى حد كبير ما يمكن لمزودي الخدمات توفيره للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك توفير خدمات إعادة التأهيل وأجهزة المساعدة والرعاية الصحية النفسية."

ووفقاً لأحدث البيانات المشتركة بين الوكالات، 27% من الأسر اللاجئة تضمّ فرداً واحداً على الأقل يعاني من معوقات معينة، بينما تضمّ ما لا يقل عن 7% من الأسر فرداً في سن العمل من ذوي الإعاقة. وعلى الرغم من أن بيانات الشركاء الذين يوفرون الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة تشير إلى أن ما يصل إلى 20 في المائة من اللاجئين كانوا يعانون من ضعف أو إعاقة معينة في العام 2014، غير أن الأرقام الحقيقية هي أعلى من ذلك على الأرجح:

"30 في المائة من اللاجئين يعانون من احتياجات معينة[2]: فواحد من أصل كل خمسة لاجئين يعاني من ضعف أو خلل بدني أو حسي أو فكري؛ وواحد من كل سبعة لاجئين يعاني من أمراض مزمنة؛ وواحد من كل 20 لاجئ يعاني من إصابة معينة، مع الإشارة إلى أن حوالي 80 في المائة من هذه الإصابات ناجمة مباشرة عن الصراع."[3]

الإعاقة بين السكان اللبنانيين

ما من معلومات شاملة ومحدّثة بشكل كامل حول نسبة الإعاقة على مستوى السكان اللبنانيين ككل. لكن، ووفقاً *للتقرير الوطني عن الإحصاءات الصحية في لبنان*، الصادر عن معهد الإدارة الصحية والرعاية الاجتماعية بالتعاون مع وزارة الصحة العامة ومنظمة الصحة العالمية، والذي تمّ نشره في العام 2012، تمّ تقديم التقديرات التالية:[4]

بدأت وزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية بمنح بطاقة إعاقة في العام 1995. وبحلول نهاية العام 2011، بلغ العدد التراكمي للبطاقات الفردية التي تمّ تسليمها 77,001 بطاقة. ما من بيانات رسمية عن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان. إلا أن تقديرات وزارة الشؤون الاجتماعية ترجّح أن يمثّل هذا العدد حوالي 4% من سكان لبنان، أي نحو 158,473 شخصاً (مع اعتبار أن تصنيف النقص المعتمد ليس شاملاً). أما منظمة الصحة العالمية، فتقدّر هذه النسبة بحوالي 7% من عدد السكان، أي 277,238 شخصاً.

بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بنسبة الإعاقة بين الأطفال، ثمة معلومات واردة في تقرير *"الأطفال في لبنان"*، *Statistics in Focus* (SIF)[5] تشير إلى أن 8% من الأطفال قد أُفيد عن إصابتهم بإعاقة أو أكثر من الإعاقات المذكورة.

الإعاقة بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

قبل اندلاع الصراع في سوريا، كان هناك حوالي 5,000 فلسطيني من ذوي الإعاقة مسجلين لدى هيئة الإعاقة الفلسطينية في لبنان. وقد انتقل العديد من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وهم يواجهون صعوبات في الحصول على الخدمات المتخصصة ضمن النظام القائم المستنزف. وتشمل التحديات التي تم تحديدها: توفير أجهزة المساعدة/الأطراف الاصطناعية؛ وخدمات إعادة التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة المكتسبة حديثاً والطويلة الأمد؛ وإمكانية الوصول إلى التعليم العادي والخاص.

من أصل كل 10 أسر فلسطينية في لبنان، ثمة أسرة تضمّ فرداً على الأقل من ذوي الإعاقة. هناك علاقة قوية بين الإعاقة والفقر في المجتمعات الفلسطينية في لبنان.

---

[2] بحسب التعريف المشترك بين الوكالات، تشمل الاحتياجات الخاصة أي "مرض مزمن أو إعاقة دائمة أو موقتة أو أي مشكلة أخرى". مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، برنامج الأغذية العالمي، اليونيسف، 2015. *تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين.*

[3] المنظمة الدولية للمعوقين، الرابطة الدولية لمساعدة المسنين، 2014. *الضحايا غير المرئيين للأزمة السورية*. على الرابط: https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=5812

[4] على الرابط: http://www.igsps.usj.edu.lb/docs/recherche/recueil12en.pdf

[5] على الرابط: http://www.cas.gov.lb/images/PDFs/SIF/Children%20-%20Arabic.pdf

الاحتياجات والتحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة

على الرغم من أن الصراع السوري وتجربة النزوح في لبنان قد أثرا على مجتمع اللاجئين بأسره، غير أن حجم هذا الأثر أكبر بكثير في الفئات الضعيفة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من ذوي المعوقات الوظيفية الذين يتعرضون للتمييز أو الإقصاء منذ ما قبل الأزمة. وكما هي الحال في حالات الطوارئ الأخرى، أدّت هذه الأزمة إلى تفاقم عملية نشوء الإعاقات. فهي قد أدت إلى ظهور عاهات جديدة من جهة، بما في ذلك إصابات ناجمة عن الحرب وصدمات نفسية شديدة. كما أثرت بشكل بالغ من جهة أخرى في الظروف المعيشية والاستقلال الذاتي للأشخاص ذوي الإعاقة الذين فقدوا شبكات الدعم التي كانت متاحة لهم قبل الأزمة واضطروا إلى اجتياز أنظمة معقدة للغاية للوصول إلى الخدمات الأساسية والحصول على الحماية.

"لا تزال الاحتياجات تفوق ما يمكن لمزودي الخدمات توفيره للأشخاص ذوي الإعاقة"

[من خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية]

في الواقع، وعلى الرغم من الأطر القانونية والتشغيلية المعترف بها عالمياً، لا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة والمعوقات الوظيفية غير مشمولين بالقدر الكافي في الاستجابات الإنسانية. فمن تقييم الاحتياجات وصولاً إلى تصميم الاستجابة وتنفيذها، لا تزال الحواجز التي تحول دون وصولهم إلى الخدمات الأساسية كثيرة. وعلى الرغم من أن اللاجئين ذوي الإعاقات الجسدية والمعوقات الوظيفية يشاركون عموم السكان اللاجئين الظروف المعيشية الصعبة نفسها، غير أنهم يواجهون تحديات متزايدة في محاولتهم الوصول إلى الخدمات الأساسية وتلبية احتياجاتهم الخاصة إذ نادراً ما تكون هذه الخدمات شاملة ومتاحة أمام هذه الفئات السكانية، وذلك بسبب أنواع مختلفة من العوائق، مثل:

- العوائق البيئية: بما في ذلك عدم إمكانية الوصول إلي البيئة العمرانية، مثل السلالم والمداخل الضيقة والأبواب الثقيلة والطرق غير المستوية والمراحيض الضيقة.
- العوائق المتصلة بالمواقف: في إشارة الى التحيز أو التمييز الذي قد يتعرض له الأشخاص بسبب إعاقتهم. وهي قد تشمل المواقف السلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل إطلاق الشتائم والتسلّط وأيضاً الشفقة والإفراط في الحماية.
- العوائق المؤسسية: التي تركّز على السياسات والقوانين والتعليم والممارسات التي لا تأخذ بعين الاعتبار مختلف مستويات الأداء الوظيفي أو القدرات؛ و/أو التي لا تأخذ بعين الاعتبار حق جميع الأشخاص في الوصول إلى الخدمات بغض النظر عن الإعاقة.

الدعم والمساعدة المقدمان في لبنان

لقد باشر الشركاء المسؤولون عن توفير الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان بتقديم خدمات أساسية وخاصة إلى الأشخاص الضعفاء الذين يعيشون حالات معوِّقة، بما في ذلك الأشخاص الذين يعانون من إعاقات وإصابات وعاهات موقتة والمسنون والذين يعانون من أمراض مزمنة، وذلك في كل من محافظة البقاع وبعلبك الهرمل وشمال لبنان وعكار.

بحلول شهر آذار 2016، ومنذ بداية العمليات في لبنان، كانت الهيئات الشريكة قد وفّرت خدمات إعادة تأهيل لـ17,787 شخصاً متضرراً من الأزمة كما قدمت الدعم النفسي والاجتماعي المكمِّل إلى 3,161 شخصاً مع أسرهم.[6] وفضلاً عن تقديم خدمات مباشرة خاصة ضمن مراكزها ومن خلال عمليات الاتصال والتوعية، تم تنفيذ أنشطة توعية وبناء قدرات تهدف إلى تعزيز عملية دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في الاستجابة الإنسانية العامة، بالإضافة إلى تقديم الدعم التقني والمادي إلى منظمات المجتمع المدني المحلية ومزودي الخدمات الصحية العاملين في مجال إعادة التأهيل وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي والدمج المدني.

التحديات والسبل المتاحة للمضي قدماً

لا بد من:

- توسيع نطاق الجهود لتحسين نظم تسجيل اللاجئين وتقييم احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تسهيل إمكانية الوصول (الجسدية والمادية، الخ.) إلى التعليم؛
- تعزيز البرامج التي تلبي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل مشترك بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة؛
- تعزيز فعالية أنشطة الدعوة والمناصرة والتنسيق من أجل تسليط الضوء بشكل أكبر على الأشخاص ذوي الإعاقة في خطط المساعدة في حالات الطوارئ؛
- زيادة التمويل المخصص للبرامج المحددة الهدف والتي ترمي إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة؛
- دعم المنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني من أجل تقديم الخدمات إلى الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- تحسين عملية جمع البيانات المفصلة، بما في ذلك تحديد أفضل للأشخاص ذوي الإعاقة؛
- ضمان دمج الأشخاص ذوي الإعاقة (الجسدية، ولكن أيضاً الحسية والفكرية والعقلية) في آليات المساءلة وهياكل التمثيل المجتمعية.

الوكالات التي ساهمت في هذه الإحاطة المواضيعية بالمستجدات:

- الجمعية اللبنانية للمناصرة الذاتية
- الصندوق العالمي لإعادة التأهيل (WRF)
- المنظمة الدولية للمعوقين (HI)
- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)

[6] تمّ تحديث البيانات في أوائل شهر آذار 2016.

لاجئ سوري يلهم الآخرين من خلال شبكة التوعية

ينطلق أحمد في كل صباح على دراجته النارية الصغيرة من منزله بالقرب من مدينة طرابلس، شمال لبنان، متوجهاً إلى عمله كمتطوع لدى المفوضية في مجال توعية اللاجئين حيث يقدم الدعم والمساعدة إلى النازحين السوريين والسكان اللبنانيين المحليين الأكثر تأثراً جرّاء الأزمة، ومن بينهم العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة.

يدرك أحمد (31 عاماً) جيداً مدى أهمية العمل الذي يقوم به. فقد أصيب عامل البناء هذا قبل عامين، حين كان متوجهاً إلى منزل والديه في مسقط رأسه في الزبداني، سوريا، بانفجار لقذيفة هاون وفقد ساقيه. وجد أحمد الملاذ الآمن بعد ذلك بوقت قصير كلاجئ في لبنان، غير أنه كان يعتمد على مساعدة الآخرين خلال هذه الفترة العصيبة في حياته.

يتنقل أحمد اليوم، جنباً إلى جنب مع زوجته وزميلته في العمل التطوعي، نظمية – فضلاً عن دراجته التي كيّفها لكي يتمكن من ركوبها بساقيه الاصطناعيتين - في جميع أنحاء طرابلس مقدّماً الدعم إلى السكان المحتاجين؛ الدعم نفسه الذي حصل عليه عندما وصل إلى لبنان ويدرك جيداً قيمته.

يروي أحمد قصته لزوّاره من المفوضية، "لقد حصلت على الدعم من أشخاص آخرين؛ شبان سوريون ذوو إعاقة أمسكوا بيدي عندما فقدت ساقي وساعدوني؛ أريد القيام بالأمر نفسه؛ أريد أن أردّ الجميل".

بحسب تقديرات منظمات الإغاثة، واحد من أصل كل خمسة لاجئين جرّاء الصراع في سوريا، والبالغ عددهم الإجمالي أكثر من أربعة ملايين شخص، يعاني من إعاقة جسدية أو حسية أو فكرية. وفي حالات النزوح القسري، غالباً ما يصطدم الأشخاص ذوو الإعاقة بحواجز مختلفة في معرض محاولتهم الوصول إلى الخدمات، كما تقل الفرص المتاحة أمامهم للاضطلاع بدور فاعل في مجتمعاتهم المحلية.

يضطلع المتطوعون، أمثال أحمد ونظمية، بدور حيوي كمناصرين لهؤلاء الأشخاص، فيساعدون على تحديد الأشخاص الأكثر عرضة للخطر ويزوّدونهم بالمعلومات والمساعدة للحد من شعورهم بالعزلة.

تشدد ممثلة المفوضية في لبنان، ميراي جيرار، على "امتنان المفوضية للمساهمات القيمة التي يقدمها أحمد ونظمية وغيرهم العديد من المتطوعين."

وتضيف جيرار، "تهدف المفوضية في عملها مع اللاجئين إلى ضمان المساواة في الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير الفرص لمشاركتهم بشكل فاعل في حياة أسرهم ومجتمعاتهم المحلية."

تشير نظمية إلى أن العمل الذي تقوم به مع أحمد لم يقتصر على تقديم المساعدة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة من اللاجئين وغيرهم من السكان وإلهامهم، وإنما ساهم أيضاً في تسهيل تقبّلهم لأوضاعهم والتصالح معها.

تقول نظمية، "كنا معزولين كأسرة؛ لم نكن نتواصل مع أحد إلا بالحد الأدنى. أما اليوم، ومن خلال هذا البرنامج، فإننا نتواصل مع محيطنا بشكل يومي. لقد زادت هذه التجربة من قوتنا. عندما ترى أشخاصاً آخرين بحاجة إلى المساعدة، يساعدك ذلك على تقبّل وضعك."

لا يزال أحمد يواجه العديد من الصعوبات في حياته كلاجئ. فبصفته المعيل الرئيسي لأسرته، عليه أن يكافح لتوفير القدر الكافي من المال لتسديد نفقات الإيواء والغذاء له ولزوجته وطفلهما البالغ 11 شهراً، كما أنه غالباً ما يعاني من آلام حادة بسبب جروحه على الرغم من الأدوية التي يتناولها.

على الرغم من هذه التحديات، يتحدث أحمد عن فضل عمله كمتطوع في منحه منظور جديد للحياة. "اكتشفت مواهبي بعد إصابتي بالإعاقة. لم أكن لأدرك حجم قدراتي لو لم أتعرض لهذا الحادث. فأنا اليوم أتحدى نفسي إلى أقصى الحدود."

كارولينا ماتيوس وبركة عوينة في طرابلس، لبنان

الجهات المانحة

الاتحاد الأوروبي، إسبانيا، أستراليا، ألمانيا، آيرلندا، إيطاليا، بلجيكا، جمهورية كوريا، الدانمرك، السويد، سويسرا، فرنسا، قطر، كندا، الكويت، لوكسمبورغ، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، موناكو، النرويج، النمسا، هولندا، الولايات المتحدة الأميركية، اليابان.

كما تم تلقي المساهمات من صندوق مواجهة الطوارئ وصندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ، فضلاً عن تلك المقدمة من جهات مانحة خاصة.